

البحث الحادي عشر:

**تمكين المرأة العربية من التعليم المستمر من أجل تنمية مستدامة
: بين السياسات الدولية والواقع المأمول**

إعداد :

أ. منيرة بنت مسفر الحصف

معلمة بوزارة التعليم وباحثة دكتوراه بقسم السياسات التربوية
بكلية التربية جامعة الملك سعود بالملكة العربية السعودية

أ. د. خليل بن إبراهيم السعادات

أستاذ بقسم السياسات التربوية بكلية التربية
جامعة الملك سعود بالملكة العربية السعودية

تمكين المرأة العربية من التعليم المستمر من أجل تنمية مستدامة : بين السياسات الدولية والواقع المأمول

أ. منيرة بنت مسفر الحصف

معلمة بوزارة التعليم وباحثة دكتوراه بقسم السياسات التربوية
بكلية التربية جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية

أ.د. خليل بن إبراهيم السعادات

أستاذ بقسم السياسات التربوية بكلية التربية
جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية

• المستخلص:

هدف البحث إلى التعرف على أهم المؤتمرات والتشريعات الدولية والعربية التي أثرت في تمكين المرأة من التعليم، كما سعى للكشف عن واقع تعليم المرأة في الوطن العربي من أجل تنمية مستدامة في ضوء السياسات والمؤتمرات الدولية. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي للكشف عن تاريخ الدعوة لتعليم المرأة في التشريعات الدولية والعربية، ولدراسة معوقات تمكين المرأة العربية من التعليم، كما تم إعادة تحليل لبعض البحوث والدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع للاستفادة منها في الإجابة على تساؤلات البحث. واختتمت الدراسة برؤية مستقبلية لخلق منظومة متكاملة من التشريعات للاستمرار في الدعوة لتعليم النساء العربيات.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة - التعليم المستمر - التربية المستدامة - السياسات الدولية.

Empowering Arab Women with Continuing Education for Sustainable Development: in the Light of International Policies and the Desired Status

MuniraMusfer Al-Hasf , Prof. Khalil Ibrahim Saadat

Abstract:

The research aimed to identify the most important international and Arab conferences and legislations that have affected women's empowerment in education, and investigate the factual status of women's education in the Arab world for sustainable development in the light of international policies and conferences. The research used the historical and analytical descriptive approach, to investigate the history of advocacy for the education of women in international and Arab legislation, and to study the obstacles to empowering Arab women in education and re-analyzed some previous research and studies that dealt with the same topic to help in answering the research questions. The study concluded with a future vision to create an integrated system of legislation to continue to advocate for the education of Arab women.

Key words: Women Empowerment - Continuing Education - Sustainable Education - International Policies.

• مقدمة :

إن التعليم يعتبر عاملاً مهماً في العملية التنموية لأي مجتمع، فهو يساعد على تمكين الناس من أسباب القوة والانفتاح على المجتمع، كما يساعد المجتمعات على التنمية والتطور والازدهار، ويعزز إرساء دعائم النمو الاقتصادي المستدام للدول، لذا فإن جميع الأمم بلا استثناء تجعل التعليم من أولويات اهتمامها.

إن حق الانسان في التعليم يعتبر من الحقوق الأساسية التي ضمنتها جميع المعاهدات والمواثيق الدولية والاقليمية، فقد أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨)، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المنصوري، ٢٠١١). ويكمن دور الحق في التعليم في تمكين وتقوية الحقوق الأخرى، فالفرد لن يتمكن من المعرفة والمطالبة بالحقوق الأخرى دون تعليم كافٍ ومناسب، كما أنه حق أساسي للتنمية البشرية والتطوير الاقتصادي، وعنصر مهم لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، بل يعتبر أداة قوية في تطوير الإمكانيات الكاملة للجميع وتعزيز الرفاهية الفردية والجماعية (ويلسون وعبدالفتاح، ٢٠٠٤).

ونظراً لتزايد الحركات العالمية الداعية لحقوق الانسان عامة وحقوق المرأة خاصة، فقد احتلت قضية تمكين المرأة اهتماماً بالغاً، فأصبح لموضوع تعليم المرأة ومشاركتها في التنمية مكانة كبيرة في العقود القليلة الماضية، وذلك لأن اكتساب المرأة للعلم يمكنها من المشاركة الفعالة الإيجابية في بناء المجتمع وتطوره ونموه. فقد جاءت "الأهداف التنموية للألفية" لتؤكد تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحسين تعليمها من أجل تنمية مستدامة لمجتمعها، كما أشارت "وثيقة الإسكندرية للإصلاح العربي" عام (٢٠٠٤) بالدعوة لإزالة جميع أشكال ومظاهر التمييز ضد المرأة (محمد، ٢٠٠٧).

ويكمن اهتمام التشريعات الدولية والاقليمية بمسألة تمكين الاناث العربيات من التعليم المستمر وتنمية قدراتهن من كونه أصبح مطلباً دولياً ومجتمعياً، خاصة أن العائد من الاستثمار في تعليم المرأة وتنميتها في مجتمعها أصبح أعلى من العائد في أي استثمار آخر، فاكساب المرأة للعلم وتخصصها في جانب معين يمكنها من المشاركة الإيجابية في بناء مجتمعها وتطوره في هذا الجانب (عون، ٢٠١٣). ونظراً لأن تمكين المرأة من التعليم المستمر في الوطن العربي لا زال بحاجة لاهتمام أكبر، جاءت هذه الدراسة للكشف عن واقع تعليم المرأة في الوطن العربي من أجل تنمية مستدامة في ضوء السياسات والمؤتمرات الدولية.

• مشكلة الدراسة:

تعد قضية التنمية المستدامة من أهم القضايا في عصرنا الحاضر، ولا سيما في الدول العربية التي تصنف من الدول النامية، حيث تعاني الكثير من الدول النامية وبالأخص بعض الدول العربية من انخفاض معدلات النمو في التنمية، ويعود ذلك للعديد من الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية، إلا أن هناك أسباب اجتماعية كذلك لها تأثير واضح في ضعف هذه المعدلات، أهمها عدم المساواة بين الجنسين في التمكين من التعليم.

وتشكل النساء النسبة الأكبر من سكان العالم، وعلى الرغم من أن جميع الأديان السماوية والدساتير والاتفاقيات الدولية قد حفظت حقوق المرأة في التعليم، وفي غيرها من حقوق التمكين، إلا أن الاناث لازلن أكثر عرضة لمواجهة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل الكثير من العادات والتقاليد التي تضع مزيداً من القيود عليهن، حيث تواجه المرأة العربية الكثير من التحديات

التي أفقدتها قدرتها على القيام بدور فاعل في الحياة العامة إلا في حدود ضيقة (كريستوف وودن، ٢٠١٠).

تكمّن مشكلة البحث من واقع ما تعلن عنه التقارير العالمية والمؤتمرات الدولية، من عدم تحقيق مبدأ المساواة وإعطاء المرأة حقها في التعليم، حيث لازالت النساء في كثير من البلدان العربية تعاني من إرث ثقافي متخلف نتج عن الاستعمار وعصور التخلف، فهن لا يتمتعن بأي تأثير في مجتمعهن، ولا بالقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخصهن أو أسرهن ومجتمعاتهن؛ ولأنهن محرومات من فرص التعليم أو اكمال التعليم، فلا تزال الفرص الاقتصادية المتاحة أمامهن مقيدة للغاية، لذلك ستبقى هناك فجوة كبيرة بين التشريعات الدولية وواقع تمكين المرأة العربية من التعليم؛ وستبقى المرأة بعيدة عن المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة (الهواري والديب، ٢٠٠٨).

من هنا يمكن صياغة المشكلة في السؤال التالي: ما مدى تمكين المرأة العربية من التعليم المستمر من أجل تنمية مستدامة؟.. ويتفرع من السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

« ما هي أهم المؤتمرات والتشريعات الدولية والعربية التي أثرت في تمكين المرأة من التعليم؟

« ما العلاقة بين تمكين المرأة من التعليم والتنمية المستدامة؟

« ما واقع ما تم من إنجازات في تمكين المرأة العربية من التعليم؟

« ما هي معوقات تطبيق تشريعات وسياسات تمكين المرأة العربية من التعليم؟

• أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

« دراسة أهم ما ورد في المؤتمرات العربية والعالمية في مجال تمكين المرأة من التعليم.

« الكشف عن طبيعة العلاقة بين تمكين المرأة من التعليم المستمر والتنمية المستدامة.

« التعرف على واقع تمكين المرأة من التعليم المستمر في الوطن العربي.

« معرفة التحديات والمعوقات التي تواجه تعليم المرأة في البلاد العربية.

• أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث من واقع أنه يتناول قضية مهمة من أهم قضايا تعليم الكبار والتعليم المستمر التي لازالت بحاجة للبحث وإيجاد حل لها، وهي قضية تمكين المرأة من التعليم المستمر في البلاد العربية. إن من مبررات الاهتمام بهذا الموضوع هو أنه لازال هناك الكثير من عدم الاهتمام بإعطاء المرأة دورها في تحسين التنمية المستدامة، لذلك جاء هذا البحث ليلقي الضوء على دور التشريعات والتقارير والمؤتمرات العالمية في تحسين أوضاع المرأة العربية والقضاء على أميتها وتمكينها من الحصول على تعليم مناسب يساعدها على المشاركة في التنمية المستدامة، وفي تطوير نفسها.

• منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي، حيث أُعتمد المنهج الوصفي في تحليل واقع تمكين المرأة العربية من التعليم، وأستخدم البحث التاريخي للكشف عن تاريخ الدعوة لتعليم المرأة في التشريعات الدولية والعربية، ثم تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة معوقات تمكين المرأة العربية من التعليم. كما تم إعادة تحليل لبعض البحوث والدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع للاستفادة منها في الإجابة على تساؤلات البحث.

• مصطلحات البحث:

• التمكين من التعليم :

تذكر حافظ (٢٠٠٨) أن التمكين وفقاً لتعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي هو "العمل الجماعي في الجماعات المقهورة لتخطي العقبات التي تسلبهم حقوقهم" (ص. ١٠). وتشير زايد (٢٠١١) أنه يقصد بالتمكين أن يمتلك الفرد القوة لكي يصبح عضواً مشاركاً في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين المرأة من التعليم هو تلك العملية التي تسهل للمرأة أن تصبح من خلالها قادرة على الاندماج في التعليم وتثقيف نفسها وقادرة على التغلب على الجهل.

وقد تم تعريف تمكين المرأة من التعليم إجرائياً في البحث بأنه: عملية توفير الوسائل والطرق التعليمية والثقافية والمادية التي تجعل المرأة تتجاوز حالة التخلف وتمكنها من المشاركة في اتخاذ القرار وفي تحسين الحياة الاقتصادية لها والتي تساهم في نمو مجتمعها.

• التنمية المستدامة:

عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها "توظيف السياسات الاقتصادية والمالية والصناعية التي تفضي إلى تنمية لها أثر مستمر وفاعل يؤدي إلى مشاركة إيجابية بين أفراد المجتمع رجالاً ونساءً" (نجم، ٢٠١٨، ص. ٨). كما يشير الحمداني و محمد (٢٠١٦) أن مفهوم التنمية المستدامة هو نقيض للتخلف، وهو مفهوم يتمحور حول الانسان والمجتمع وله صلة بكلمة النمو.

• الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات التي تناولت تمكين المرأة العربية من التعلم المستمر من أجل التنمية المستدامة، وتم ترتيبها حسب تسلسلها الزمني من الأقدم الى الأحدث، وفيما يلي عرض للأهداف والنتائج التي توصلت لها كل دراسة:

«دراسة بيبرس (٢٠٠٣) في الهند، وقد هدفت للتعرف على مدى قدرة التعليم الغير رسمي في تمكين المرأة من التعليم وتأثير ذلك على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة، كانت عينة الدراسة مكونة من (٦٩) عضوة قمن بتعليم وتدريب أكثر من (٣٥٠) أمية من أجل تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للاثمته طبيعة الدراسة، وقد أسفرت النتائج أبرز المعوقات التي تحول المرأة عن حقها في التعليم، وأظهرت عدد من التوصيات أهمها تعزيز القيم الإنتاجية، ودعم تعليم المرأة.

« دراسة السنوسي (٢٠١٤)، هدفت لتشخيص واقع تمكين المرأة والشباب من التعليم، في إطار أهداف التعليم للجميع، من اكتساب المهارات الأساسية وتدريبهم وتدريبهم لسوق العمل، كما هدفت لوضع تصور لمخطط استراتيجي موحد ليصبح نظاما تعليميا لتعليم الكبار. وقد اتبع الباحث المنهج التحليلي الوصفي الكيفي في استخلاص النتائج وصياغتها، اختتم الباحث دراسته بوضع تصور مقترح لاستراتيجية عربية موحدة لكل البلدان العربية لتيسير بتعليم الشباب والنساء نحو التقدم.

« دراسة (Oztunc, Zar And Zehra (2015 هدفت لاختبار مدى أثر تعليم المرأة على نمو الدولة الاقتصادي في مجموعة من دول آسيا من الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)، وقد جرت الدراسة على عدد كبير من الاناث في كل من هونج كونج، سنغافورا، كوريا وتايوان. أظهرت النتائج أن هناك تأثير سلبي على التنمية نتيجة عدم الاهتمام بتعليم الاناث والتركيز على تعليم الذكور بشكل أكبر.

« دراسة الحمداني ومحمد (٢٠١٦)، والتي هدفت للكشف عن طبيعة العلاقة بين تمكين المرأة العراقية من التعليم المستمر والتنمية المستدامة، واتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينت البحث من (١٠٠) امرأة من محافظة كركوك بالعراق، وتم تطبيق استبانة تم فيها قياس تمكين المرأة من التعلم المستمر والمشاركة في التنمية المستدامة. وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة وثيقة بين تمكين المرأة من التعلم المستمر مدى الحياة والتنمية المستدامة.

« كما قامت السكري (٢٠١٦) بدراسة هدفت لوضع تصور مقترح لتمكين المرأة الريفية المتعلمة اجتماعيا واقتصاديا في ضوء التعليم المستمر في مصر. اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن واقع المرأة المصرية، كانت عينة الدراسة "عينة طبقية" مكونة من معلمات اثنتين من المدارس الحكومية بمحافظة المنوفية، حيث اعتمدت على ملاحظات ومشاركة المعلمات لظروفهن وما يتعرضن له من تمييز، اختتمت الباحثة دراستها بوضع بعض التوصيات لإنجاح التصور المقترح.

« دراسة وراد والسبتي (٢٠١٧) والتي هدفت لاختبار أثر المساواة بين الجنسين في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر والأردن، تم تطبيق المنهج الوصفي لعرض الاطار النظري، وأسلوب التحليل القياسي وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من (١٩٨٠ - ٢٠١٤)، وقد تم استخدام طرق واختبارات خاصة بالتحليل القياسي لاختبار أثر متغيرات الدراسة المستقلة. في ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثان بضرورة العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم لما لها من أثر إيجابي على التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر والأردن.

« كما هدفت دراسة شماوي وسقف الحيط (٢٠١٩) إلى قياس مستوى تمكين المرأة من التعليم والتدريب في الوطن العربي، ومعرفة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتمكين، كما هدفت للكشف عن الاختلافات في مدى تمكين المرأة بين الدول العربية. اتبعت الباحثتان المنهج التحليلي للوصول

للنتائج، حيث اعتمدنا على التحليل الكيفي للبيانات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وغطى البحث الدول العربية التي شملها التقرير خلال الأعوام (٢٠٠٦ - ٢٠١٥)، ثم تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات. كانت النتائج إيجابية فيما يخص تمكين المرأة تعليمياً وصحياً، بينما لازالت بحاجة لتمكينها سياسياً واقتصادياً من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

• أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

أوجه الشبه: من حيث الهدف، كانت جميع الدراسات الأدبية السابقة متعلقة بموضوع تمكين المرأة من التعليم من أجل التنمية الاقتصادية، حيث هدفت جميعها للكشف عن مدى تأثير تعليم المرأة في النمو الاقتصادي للمجتمع، أما من حيث العينة فقد تشابهت جميع الدراسات السابقة في كون عينة الدراسة من النساء، وكان المنهج الوصفي التحليلي هو السائد في جميع الدراسات، وقد أشارت جميعها ان لتمكين المرأة من التعليم المستمر دور واضح في تنمية المرأة وأسررتها ومجتمعها، لذلك تبرز الحاجة لضرورة الاهتمام بتعليمها.

أوجه الاختلاف: اختلفت الدراسات السابقة في اختيار أداة الدراسة حيث تنوعت من استبانات ومقابلات إلى مقاييس مختلفة، كما تم تطبيق هذه الدراسات في بلدان مختلفة ومتنوعة، حيث تم إجراء دراسة (Oztunc, Zar and Zehra (2015 في مجموعة من دول آسيا، وكانت دراسة الحمداني ومحمد (٢٠١٦) في العراق، بينما أجرت السكري (٢٠١٦) دراستها على النساء الريفيات بمصر، وكانت دراسة وراد والسبتي (٢٠١٧) في الجزائر والأردن، أما شمالاوي وسقف الحيط (٢٠١٩) فقد كانت دراستهما شاملة للنساء العربيات.

تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في أنه يتناول بالتحليل قضية تمكين المرأة العربية من التعليم المستمر بين القرارات والتشريعات الدولية والواقع، وربطه بين تعليم المرأة والتنمية المستدامة، إلا أن الباحثة استفادت من جميع الدراسات السابقة في تقديم الإطار النظري، لذلك جاءت فكرة هذه الدراسة للكشف عن واقع تمكين المرأة العربية من التعليم المستمر من أجل تنمية مستدامة في ضوء السياسات والمؤتمرات الدولية.

• أولاً: تاريخ الدعوة لتمكين المرأة من التعليم في المؤتمرات والتشريعات الدولية والعربية:

• المؤتمرات والتشريعات الدولية:

لقد أكدت جميع المؤتمرات التي عقدت خلال العقود الماضية على أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع الحقوق منذ إعلان أول مؤتمر عالمي، فقد كانت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (١٩٤٨) تؤكد مبدأ المساواة وأن "جميع الناس ولدوا أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق" (كلافام، ٢٠١١، ص ١٩٠). فجميع البنود الواردة في هذا الإعلان تشمل جميع البشر بما فيهم النساء، بحيث لا يمكن فصل حقوق النساء عن مفاهيم حقوق الإنسان. وما يهمنا في جميع هذه المؤتمرات والتشريعات هو الدعوة لحق المرأة في التعليم الأساسي

وتمكنها من التعليم المستمر من أجل تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعها. وقد تم بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة سنة (١٩٦٧) واعتماد اتفاقية (سيداو SEDAW) للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام (١٩٧٩)، وكان من أهم بنود هذه الاتفاقية في المادة العاشرة " اتخاذ الدول كافة التدابير المناسبة التي تكفل للمرأة حق التعليم" (الطرايرة، ٢٠١٥، ص. ٨٥)، وقد اشتركت ووقعت بعض الدول العربية بالموافقة على بنود هذه الاتفاقية وتعهدت بالالتزام بما جاء فيها (الجوينات، ٢٠١٦).

كما أكدت جميع مؤتمرات اليونسكو الستة لتعليم الكبار، والتي تم انعقادها في أوقات متفاوتة وفي أماكن مختلفة، على أن المساواة بين الجنسين في التعليم هو حق أساسي من حقوق المرأة وشرط مسبق لتحقيق جميع حقوقها الأخرى، فالتعليم هو تمكين للفتيات والنساء، والحق في التعليم يؤدي إلى نتائج مضاعفة، حيث أن ضمانه وتنفيذه يسهل الحصول على الحقوق الأخرى. وقد تم إقامة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام (١٩٩٥) والذي جاء فيه " أن المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم هي قضية من قضايا العدالة الاجتماعية، وهي شرط ضروري وأساسي للتنمية" (مركز باحثات لدراسات المرأة، ١٤٣٤).

وقد نظمت منظمة الأمم المتحدة العديد من الندوات والمؤتمرات الداعية لتمكين المرأة، ومنها المؤتمر الدولي الأول للمرأة عام (١٩٧٥) في مكسيكو سيتي والذي أدى لإقامة عقد الأمم المتحدة للمرأة ويقوم على أساس المساواة والتنمية والسلام، وفكرة إنشاء معهد الأمم المتحدة للبحوث والتدريب الدولي لتنمية المرأة، ثم تلتها العديد من المؤتمرات في كوبنهاجن ونيروبي وبكين (هيئة التحرير بمؤتمر المرأة العالمي الرابع "بكين"، ١٩٩٥). وفي عام (١٩٩٠) تم انشاء منظمة (جمتين jomtien) في تايلند والتي دعت للتخلص من الفوارق بين الجنسين في التعليم، كما تم انعقاد مؤتمر المرأة العالمي الرابع في بكين عام (١٩٩٥) تحت اشراف الأمم المتحدة والذي كان عنوانه "من أجل المساواة والتنمية والسلام"،

تضمن المنتدى العالمي للتنمية والذي عقد في داكار عام (٢٠٠٠) التأكيد على أهمية ضمان تعليم الفتيات والنساء، وذلك بالعمل على تحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار وخاصة النساء، وإزالة أوجه التمييز والتفاوت بين الجنسين في لتعليم، مع التأكيد على تأمين فرص متكافئة للفتيات من أجل التحصيل الدراسي (كريميو، ٢٠١٥). كما أوصى المؤتمر الذي تم انعقاده في أمستردام عام (٢٠٠٢) تحت عنوان "اسراع الخطي من أجل التعليم للجميع" بأهمية المسارعة من أجل تقليل الفجوة بين الجنسين في التعليم، وضرورة تعزيز تعليم الاناث في جميع دول العالم، وبخاصة في الدول النامية من أجل تحقيق تنمية مستدامة (عون، ٢٠١٣).

وفيما بعد حدث العديد من التطورات في البيئة العالمية متمثلة في العديد من المؤتمرات والوثائق الخاصة بالمرأة، ففي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز

ضد المرأة التي عقدت في نيويورك في أعقاب قمة الالفية، تم الاتفاق على "التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي، ولاسيما البرامج التي تهدف للتعبيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة" (عطار، ٢٠٠١، ص ١٩٠). كما تم الزام الدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين المرأة من الالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف التخصصات، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، كذلك أوصت الاتفاقية بضرورة تحقيق التساوي في إعطاء فرص الحصول على المنح الدراسية (استراتيجية المساواة بين الجنسين وخطة تنفيذها، ٢٠١٧).

• المؤتمرات والتشريعات العربية:

لقد أولت الدول العربية الكثير من الاهتمام بقضية تمكين المرأة من التعليم المستمر، من خلال إقامة العديد من المؤتمرات وإصدار التقارير والوثائق المتعلقة بالأمر، على الرغم من تأخرها في ذلك. فقد عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام (١٩٩٤) والذي جاء فيه "تمكين المرأة وتحسين وضعها التعليمي والاجتماعي والثقافي تشكل غاية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة" أبو هاشم (٢٠١٥).

ثم تأسست منظمة المرأة العربية عام (٢٠٠٣) كواحدة من المنظمات الحكومية المتخصصة بأمور المرأة العربية العاملة في إطار جامعة الدول العربية، وقد أشارت المهدي (٢٠٠٨) في تقرير لمنظمة المرأة العربية أنه قد جاء المنتدى الخامس الذي عقد في الكويت عام (٢٠٠٣) بعدة توصيات أكدت على ضرورة الاهتمام بتعليمها وتدريبها وفقا لقواعد العصر الحالي وتقنياته، الأمر الذي من شأنه مساعدة المرأة العربية على الانخراط في سوق العمل، حيث جاءت التوصيات متفقة مع أهداف الألفية التي دعت للمساواة بين الجنسين في التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وبناء على ما جاء فيه من توصيات تم عقد المؤتمر الأول لمنظمة المرأة في البحرين عام (٢٠٠٦) والمنعقد في إطار قمتي المرأة العربية الأولى والثانية لمناقشة النتائج وما تم من ممارسات وإنجازات في مجال تعليم المرأة.

كما جاء في "وثيقة الإسكندرية للإصلاح العربي" عام (٢٠٠٤) الدعوة للمضي قدما في إزالة جميع أشكال ومظاهر التمييز ضد المرأة، ومن أنواع التمييز حرمانها من التعليم أو اكمال التعليم لتحقيق دورها اللازم في عملية التنمية، فالخطوة الأولى لأي اصلاح جذري لا يمكن نجاحها الا بإشاعة ثقافة الديمقراطية في التعليم (وثيقة الإسكندرية، ٢٠٠٤). وقد قامت الأمم المتحدة بتنظيم عدد من المؤتمرات الإقليمية من أجل متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في "بكين" مثل "المؤتمر الإقليمي العربي للمرأة: عشر سنوات بعد بيجين" والذي عقد في بيروت عام (٢٠٠٤)، حيث انتهى بجملة من التوصيات أهمها ضرورة تحديث التشريعات المتعلقة بتعليم المرأة العربية (نصار والرويشد، ٢٠٠٩). وقد صدرت عدة تقارير للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والذي عقد في عمان عامي (٢٠١٤) و(٢٠١٦) وفي

المنامة عام (٢٠١٥) وفي الرباط عام (٢٠١٧) وبيروت عامي (٢٠١٨ - ٢٠١٩) والذي نظمته منظمة (الاسكوا ESCWA) من أجل "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية من أجل تنمية مستدامة" وقد جاء في بنوده ضرورة اتاحة جميع أنواع وسائل التكنولوجيا لتمكين المرأة العربية من التعليم وتعزيز اندماجها في سوق العمل، وحث الدول العربية والمجتمعات على ضرورة عدم اغفال حق الفتيات في التعليم والمشاركة في التنمية، وحمايتهم من التمييز أو الاقصاء وايلاء الأولوية لتمكينهن (هيئة التحرير، ٢٠١٧، اليوم العالمي للمرأة "الاسكوا").

كما صدرت مؤخراً وثيقة "منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للمرأة في المنطقة العربية" والتي سعت توصياتها للنهوض بالمرأة العربية على المستوى الإقليمي والوطني من خلال التخطيط لتمكين المرأة من التعليم وتحقيق مبدأ المساواة في مجال التعليم المستمر، وذلك بمساندة التحاق النساء والفتيات ببرامج محو الأمية والدراسة غير التقليدية، في التعليم الجامعي والعالي (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٥).

• ثانياً: العلاقة بين تمكين المرأة من التعليم والتنمية المستدامة:

لقد ارتبطت قضايا تمكين المرأة منذ زمن بعيد بقضية التنمية ارتباطاً وثيقاً، على الرغم من اختلاف التوجهات السياسية من كون مساهمة المرأة في التنمية أداة لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية في سبعينيات القرن الماضي، إلى دمج المرأة في التنمية وتمكينها لتصبح فاعلة في الثمانينات، وفي التسعينيات فقد أصبحت قضايا تمكين المرأة من القضايا المهمة للتنمية المستدامة (زايد، ٢٠١١).

إن التنمية البشرية المستدامة هي عملية توسيع الخيارات المتعددة والمتنوعة أمام الأفراد، وهي تتركز في أن يحيا الناس حياة خالية من العلل والهموم، وأن يتعلموا ويكتسبوا معرفة، ويحصلوا على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة أفضل، وقد تطور مفهوم التنمية المستدامة مع الوقت ليشمل عدة ابعاد كالتمكين والتعاون والأمن والاستدامة (تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ٢٠١٩). والتنمية فيما يتعلق بالمساواة في فرص مشاركة المرأة يتضمن تعميق المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على التعليم لكي تكون المرأة عنصراً فاعلاً في التنمية الاقتصادية.

لقد توالى تقارير التنمية والمواثيق التي أكدت العلاقة الوثيقة بين تحقيق المجتمع للتنمية والنجاح في تعليم المرأة، فبناءً على ما ورد في اعلان الحق في التنمية والذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (١٩٨٦)، فإن لكل انسان الحق في المساهمة في التنمية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٥). كما أشارت دراسة قام بها البنك الدولي أن تعليم النساء أحد العناصر الرئيسية للحد من الفقر، بحيث يزيد من ناتج البلد الإجمالي، كما أن تعليم الفتيات يقلل من معدلات سوء التغذية وانخفاض نسب الوفيات لدى المواليد (شملوي وسقف الحيط، ٢٠١٩). كما أورد عبده (٢٠١٠) أن الشواهد العالمية تدل على أن الأم المتعلمة هي الركيزة الأساسية للنهوض بالمجتمع، وقد حصدت العديد من

المجتمعات فوائده هذه التقارير المتمثلة في وجود شباب على درجة عالية من التعليم نظرا لوعي أمهاتهم. وقد ربطت نجم (٢٠١٦) مفهوم تمكين المرأة من التعليم بفكرة المشاركة في التنمية، في إطار تحقيق المرأة لذاتها والشعور بقيمتها ومكانتها الاجتماعية، فتمكينها من التعليم يساعدها لتكون عضوا فاعلا في مجتمعها، فعندما تحصل النساء على فرص التعليم الجيد يتعزز لديها التقدير الذاتي لنفسها والشعور بالثقة في النفس، والشعور بأنها قادرة على التغيير من خلال تعلم المهارات التي تساعدها على تحسين حياتها وفقا لاختياراتها. كما تشير (زايد، ٢٠١١) بضرورة تأسيس الوعي بدور التعليم في التنمية من منظور أن التنمية هي " العلم حين يصبح ثقافة".

لذا فالتعليم قوة مؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن عدم تمكين المرأة من التعليم هو أحد أبرز معوقات التنمية في المنطقة العربية، فلا بد من تحسين إمكانية حصول المرأة على التعليم المستمر، وصياغة السياسات التعليمية من خلال العمل على القضاء على التمييز في التعليم، وتمكين المرأة من التزود بالمعارف والمهارات اللازمة لدخول سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٨).

• ثالثا: تاريخ تعليم المرأة في الوطن العربي:

بالنظر لديننا الإسلامي، نجد أن التاريخ قد سجل بلوغ المرأة المسلمة أعلى درجات العلم والثقافة في العصور الذهبية للإسلام، ولم يكن الرسول صلى عليه وسلم يجد حرجا في دعوة المسلمين لتلقي العلم عن السيدات، مثل السيدة عائشة رضي الله عنها. ومنذ بداية العصر الأموي شاركت المرأة في ظاهرة ازدهار العلوم، فانكبت على دراسة الشريعة والفقه والحديث والشعر والأدب (حبيب، ٢٠١١)، وهذا فيه تأكيد على اتاحة الفرصة لها في الإسلام للعلم والعمل.

إلا أن الفهم الخاطئ للشريعة الإسلامية مع دخول الموروث الثقافي الذي انتقل للعرب عن طريق الاستعمار أدى إلى حرمان المرأة من حقها في التعليم، فقد أشارت السكري (٢٠١٦) أن التلوث الفكري والثقافي الناتج عن تداخل الحضارات بالإضافة للعوامل الاقتصادية، كان له بالغ الأثر على تراثنا الثقافي والذي تسبب في تدهور وضع المرأة العربية وحال دون تقدمها واستثمار طاقاتها لفترات طويلة من الزمن. تذكر كريميو (٢٠١٥) "أن المجتمعات العربية قد اشتركت في العقود القليلة الماضية، في تبني فكرة أن الرجال متفوقون على النساء، وبالتالي سيطرتهم عليهن في منعهن من التعليم يعتبر أمرا مشروعا، ويجب حرمانهن من تحصيل المعرفة الذي يعتبر تحررا، ونفيهن إلى عالم الخدمات المنزلية واحتقارهن" (ص. ١٥).

كما أن المتتبع لنسب الأمية يجدها قد انتشرت في وطننا العربي والإسلامي على وجه الخصوص بين النساء أكثر من الرجال حسب الإحصائيات العالمية، فقد أشار التقرير الإقليمي الصادر عن اليونسكو عام (٢٠١٦) أنه لا زال هناك تفاوتاً منتشرا في التعليم بين الجنسين على حساب المرأة، فلم يحقق التكافؤ في مجال قرائية الكبار إلا في عدد قليل جدا من الدول العربية، وفي عام (٢٠١٢) كانت أقل

من ٨٠ امرأة بالغة غير أمية مقارنة ب ١٠٠ رجل بالغ (نجم، ٢٠١٦). كما أشارت أبو هاشم (٢٠١٥) أن تطور التعليم في الوطن العربي في العقود الماضية لم يكن متوازيا، فهناك جهد كبير قدم لتعليم الذكور إزاء الإناث.

وعلى الرغم من ذلك، إلا أن هناك بعض الحالات المحدودة في تلك المراحل، والتي شهدت وعي نسوي نحو التعليم والشروع المبكر في تعليم المرأة في بعض الدول العربية، لكنها كانت في نطاق محدود، فكانت المجتمعات العربية تنقسم إلى مجتمعات قطعت شوطا جيدا في تعليم المرأة، ومجتمعات أخرى مازال الشوط أمامها طويلا (حافظ، ٢٠٠٨). لذلك أقيمت العديد من المؤتمرات والملتقيات الإقليمية والعربية التي حرصت على تعزيز دور المرأة العربية من خلال تثقيفها وتمكينها من التعليم، فلا يمكن تحقيق الأهداف مالم تهيأ الطاقة البشرية المتعلمة والمدرية من الجنسين لسد احتياجاتها، فلا بد أن يكون للمرأة العربية نصيب كبير من التعليم والتدريب.

• رابعا: واقع تمكين المرأة العربية من التعليم (الإنجازات):

نظرا للكثير من التوصيات والنداءات العالمية لتمكين المرأة من التعليم، فقد تحقق في السنوات الأخيرة بعض التحسن الكمي في تعليم المرأة، وأظهرت بعض البلدان العربية تقدما ملحوظا في تعليم الفتيات وفي تمكينهن من التعليم المستمر، بينما لازالت بعض الدول تعاني مجتمعاتها من نسب الأمية الكبيرة بين النساء (نجم، ٢٠٠٧). فقد أوردت معدن (٢٠١١) أن العديد من التقارير العربية قد أشارت إلى أن الوطن العربي قد حقق على مدى العقود الثلاثة الماضية تطورا واضحا في تعليم المرأة، حيث أن جميع الدول العربية، باستثناء اليمن، قد قطعت شوطا طويلا لتحقيق المساواة بين الذكور والإناث في التعليم.

إن إقرار بعض الدول العربية ومصادقتها على التشريعات والاتفاقات الدولية لايعني بالضرورة أن أوضاع تعليم المرأة قد تحسنت في تلك البلاد أفضل من غيرها، حيث تشير حافظ (٢٠٠٨) أن سلطنة عمان ودولة قطر قد رفضتا التوقيع على اتفاقية سيداو SEDAW، ورغم ذلك فقد صنف الدولتين بالأفضل خليجيا في السعي لتعليم المرأة وتمكينها، وهذا يعني أن تحسين تعليم المرأة هو مرهون بإرادة الدولة السياسية، فلا يحكمه التوقيع على المواثيق والمعاهدات الدولية. في دول الخليج العربية، أشار تقرير منظمة المرأة العربية (٢٠١٥) أن جميع دول الخليج العربي قد سجلت تقدما ملحوظا في تعليم النساء، فقد تم إنشاء مراكز نسائية لتعليم الكبار في كل دولة خليجية، وافتتاح معاهد وجامعات وكليات متخصصة، وفتح أبواب التعليم للمرأة، من محو الأمية إلى الشهادات العليا، فلم يعد هناك فرق يذكر في تحصيل التعليم بين الذكر والأنثى (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٥).

وفي مصر، قامت الدولة بالعديد من الجهود لتفعيل تمكين المرأة المصرية من التعليم المستمر خاصة في الأرياف، عن طريق إنشاء فصول نظامية وغير نظامية للفتيات، وتفعيل الشراكة بين الجمعيات الأهلية والحكومية والمجتمع المحلي للنهوض بالعملية التعليمية، ويعتبر برنامج "إشراق" في صعيد مصر من أفضل

النماذج التي سعت لمحو أمية الفتيات المصريات المتسرباتمن التعليم، وقد حقق هذا البرنامج الكثير من أهدافه، فتم الاستفادة منه في كل من اثيوبيا وزامبيا وبنغلاديش والهند وغيرها من الدول التي تتشابه في ظروف الأمية الأبجدية (تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ٢٠١٩).

أما في الأردن فقد كان الاهتمام بتعليم المرأة قديماً، منذ تم تأسيس " اتحاد جمعيات النساء العربيات" عام (١٩٤٥) بعدما تأسس الاتحاد الأردني للجمعيات النسائية، وبدأت بعمل برامجها في تعليم الفتيات وبرامج لمحو الأمية، حيثقلّت نسب الأمية بين النساء وساعد نجاح هذه الجمعيات في اشراك المرأة في القوى العاملة، وبذلك ساهمت المرأة في التنمية الاقتصادية، وقد أنشئت اليونسكو مشروع "برنامج تمكين المرأة الريفية" عام (٢٠١٣) لتعليم الفتيات الريفيات في غور الأردن، ويمول هذا المشروع "مؤسسة دروسوس" وجمعية غور الصافي للتنمية الاجتماعية، ويهدف هذا المشروع إلى تحسين التعليم من أجل تحسينالإنتاج (حسن، ٢٠١١).

وفي الجزائر، فقد تم وضع استراتيجية وطنية صادقت عليها الحكومة الجزائرية تعمل في اطارها جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتم تصميم برامج خاصة متنوعة لتعليم المرأة بدعم من منظمة اليونيسيف بالتعاون مع الكثير من الجمعيات مثل جمعية اقرأ، حيث تم تحرير ٣٠ ألف امرأة جزائرية من الأمية(السماالوطي، ٢٠٠٧). وفي المغرب قامت الحكومة بشراكة مع صندوق النقد الدولي ومع برنامج الأمم المتحدة للتنمية على السعي إلى تحسين تعليم الفتيات الريفيات وتطوير المنشآت التعليمية والقضاء على الأمية في المجتمعات الريفية من أجل تحقيق تنمية مستدامة (معدن، ٢٠١١).

أما في اليمن فقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمية عام (١٩٩٨) حيث تقر هذه الاستراتيجية برنامجا للقضاء على الامية بين الاناث يبدأ من عام (١٩٩٨) وتنتهي عام (٢٠٢٠) وعلى الرغم من مرور أكثر من (١٥) عاما على تنفيذ هذه الاستراتيجية، إلا أنه لم يلحظ حتى الآن شيئا ملموسا من نتائج ما تحقق منها على الواقع الفعلي، وذلك لسوء التخطيط وضعف التمويل وكذلك بعد برامج تعليم الكبار عن ميول واهتمامات وحاجات الدارسين (الحاج، ٢٠١٤). وبحسب التقرير الصادر من وزارة التربية والتعليم اليمني عام (٢٠١٥)، فإنه على الرغم من انخفاض نسبة الأمية بين الاناث، حيث كانت (٨٢٪) عام(١٩٩٥) وأصبحت ٧٤٪ عام (٢٠٠٠) بفارق ٨٪، إلا أنها لاتزال نسبة الامية بين النساء مرتفعة خاصة في المناطق الريفية (الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في اليمن، ٢٠١٥ - ٢٠٠٣).

يؤكد تقرير الأمم المتحدة للألفية الثانية أن العاطلين الممنوعين من سوق العمل في العالم العربي هم بين ٦٠ و ٨٥٪ حسب الدول هم إما أميين وإما لم يتجاوز تعليمهم المستوى الابتدائي، وأن النساء المهمشات اجتماعيا وغير عاملات

فمنهن ٤٠ إلى ٦٦٪ أميات، وتعد هذه النسب في الجزائر والمغرب ومصر والعراق وليبيا وتونس والسودان، وبذلك يعتبر التقرير أن عدم تعليم المرأة هو النقطة الأساس في عدم إدماجها في الحياة العملية والاجتماعية (حسن، ٢٠١١).

• **خامساً: معوقات تطبيق تشريعات وسياسات تمكين المرأة العربية من التعليم:**

على الرغم من الجهود الكثيرة والمبدولة من قبل المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية، الحكومية وغير الحكومية، إلا أن نسبة كبيرة من النساء في العالم العربي لازلن يعانين من عدم تمكينهن من التعليم الأساسي أو التعليم المستمر. ولقد اختلفت نسب تمكين الفتيات من التعليم بشكل واضح من بلد لآخر نتيجة للعوامل المحيطة بهذا البلد، حيث تعتبر نسبة تعليم النساء في السعودية والكويت والبحرين وفلسطين هي الأكثر بينما سجلت موريتانيا، والمغرب، ومصر والسودان الأقل نسبة في عدد النساء المتمكنات من التعليم بالنسبة للسكان (مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، ٢٠١٠)، ويعود هذا الاختلاف للعديد من العوامل والظروف التي تمر بها هذه البلاد. إن قضية تمكين المرأة من التعليم لا يمكن أن تكون بعيدة عن قضايا المجتمع، حيث من أهم معوقات تمكين المرأة معوقات اجتماعية وثقافية، ومعوقات اقتصادية، ومعوقات تشريعية.

• **المعوقات الاجتماعية:**

يذكر الأحمدي (٢٠١١) أنه على الرغم من الاهتمام الواسع بقضية تمكين المرأة من التعليم في الاتفاقيات والمعاهدات التي التزمت بها الدول العربية، إلا أنه قد شكل العزوف عن تعليم المرأة أو عدم السماح بإكمالها التعليم في عصرنا الحاضر أحد مظاهر التمييز ضد المرأة في المجتمعات العربية للاعتبارات الاجتماعية والثقافية لتلك البلدان. فعلى الرغم أن الدين الإسلامي هو دين الدول العربية، وجميع أولياء الأمور يسعون لتعليم بناتهم تعاليم الدين وحفظ القرآن الكريم، إلا أن بعض المناطق في المجتمعات العربية مجتمعات قبلية معروفة بمحافظتها على العادات والتقاليد الخاصة والانصياع لشيخ القبيلة، خاصة فيما يتعلق بالنساء، فقد يرفض الشيخ أمر تعليم المرأة وعليهم الانصياع له كما في اليمن وموريتانيا والصومال.

كما تشير إبراهيم (٢٠١٤) إلى أن هناك بعض المشكلات الناتجة عن الموروث الثقافي والعادات والتقاليد في طريقة تربية الأسرة لأبنائها، والتي تعتبر جزءا من أمية المجتمع الثقافية، مثل بعض المشكلات التي تواجه النساء والمرأة العاملة على وجه التحديد، والتي تستمد من أسرتها كظاهرة الزواج المبكر وبالتالي قلة حصول المرأة على فرصة التعليم والعمل. أيضا النظرة الأمية الضيقة لبعض التقاليد الاجتماعية التي تحد من إعطاء المرأة الثقة والحرية في اختيار نوعية العمل الذي يناسبها، مثل تخوف الآباء والأخوة من اختلاط النساء بالرجال في بيئة العمل، وهذه المشكلات لا تشجع المرأة للتعلم وللمخرج للعمل مما يحد كثيرا من فرص توفر الأعمال الإبداعية للمرأة، بل قد تكون عبئا إضافيا لدورها الذي تقوم به، نتيجة لعدم توفر الظروف المناسبة لها لتكون عضوا فعالا في

مجتمعها. وقد اتفقت المصري (٢٠٠٧) مع إبراهيم، أن بعض العادات الاجتماعية قد شيدت مرضاً عضالاً في المجتمع، حيث تمثل ذلك في تثبيت أفكار سوداوية عن المرأة، ونظرة دونية لها من أجل تعطيل نصف المجتمع عن المساهمة في التغيير، فكيف تتغير المجتمعات وتتطور ونصفها معطل. ففي اليمن مثلاً يذكر المخلافي (٢٠١٢) أنه غالباً ما يكون عمل المرأة اليمنية بالمنزل دون الإشارة إلى نجاحها في ميادين العمل المختلفة، وتفرض كثير من المجتمعات على المرأة أن تتزوج في عمر صغير وأن تهتم بأمور بيتها وزوجها وأولادها فلا يبقى لديها وقت للتعلم، بينما الرجل يكون خارج المنزل لكسب العيش، وهذا العامل بدوره بطبيعة الحال سيؤدي إلى انتشار الأمية الثقافية والحضارية بين النساء وتوسعها في المجتمع.

• المعوقات الاقتصادية:

أشار تقرير البنك الدولي الصادر عام (٢٠٠٩) إلى ارتفاع نسب تسرب الفتيات من التعليم نظراً لانخفاض دخل الأسرة وارتفاع تكاليف التعليم وعدم قدرة الأسر على دفع أجوره، كما أن بعض الدول العربية ضعيفة اقتصادياً، واقتصادها غير متطور حيث أنها تعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية، وبسبب هذه الظروف الاقتصادية السيئة أصبح التطور في تعليم الفتيات بطيئاً ولا يكاد يذكر ذلك أيضاً بسبب عدم توفر المال لتطوير المشاريع التنموية الخاصة بتعليم الفتيات (شهاب، د.ت).

يقول سكران (٢٠١٤) أن من المعروف أن هناك علاقة بين الأمية والفقر، وبسبب قلة الامكانيات والفقر والجهل وانعدام المدارس الثانوية والجامعات في بعض المناطق النائية في مصر، لا ترسل الأهالي بناتها إلى المدارس ومواصلة التعليم في المدن. كذلك موارد الكثير من الدول وإمكانياتها قليلة ومحدودة فلا تكفي للإنفاق على التعليم الابتدائي وصرف رواتب المعلمات، وهذا له أثر كبير في تعليم النساء ومحو أميتهن.

• المعوقات التشريعية:

إن من أهم العوائق التي تترك أثراً سلبياً في قضية تمكين المرأة من التعليم هي المعوقات السياسية والتشريعية، ففي بعض البلدان العربية لا توجد قيود دستورية أو قانونية تلزم بتمكين المرأة من التعليم، ابتداءً بالزامية التعليم الابتدائي للإناث، ومروراً بتوفير الإمكانيات المادية وتوفير الدعم للمنظمات الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن تعليم الإناث، ثم بالعمل على استمرارية التعليم طوال الحياة لمواجهة المتغيرات المعرفية والتكنولوجية المتسارعة (الشكري، ٢٠٠٧). وقد أورد بغدادي (٢٠١٠) أن الكثير من المجتمعات العربية تعاني من غياب استراتيجيات تمكين الزامي شامل لتعليم المرأة، وعدم وجود قوانين مقيدة لنشاط الجمعيات والمنظمات النسائية، لذلك فإن تحديث والزامية تطبيق التشريعات والقوانين المتعلقة بتعليم المرأة ستتيح الفرصة أمام النساء للتعليم والتدريب والتأهيل لتنمية مستدامة بشكل أكبر.

• الخاتمة:

ان التمكين من التعليم هو إزالة كافة العمليات والاتجاهات السلوكية التي تدفع للتمييز ضد المرأة في التعليم، وقد سعت الكثير من السياسات الدولية والإقليمية للبحث على تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين وتحقيق تمكين النساء من التعليم. ختاماً لا يسعنا إلا أن نعيد التأكيد على أهمية تلك السياسات وضرورة تطويرها بحيث يمتد تأثيرها الإيجابي ليشمل جميع النساء العربيات، وعلى ضرورة العمل على القضاء على مسببات عدم التمكين من التعليم لما لها من أثر سلبي على استمرارية التعليم وبالتالي على التنمية، ولا بد من تعميق ثقافة التكامل بين الرجل والمرأة وخلق منظومة متكاملة من التشريعات للاستمرار في الدعوة لتعليم النساء من أجل تنمية مستدامة.

• المراجع:

- إبراهيم، شيماء أنور. (٢٠١٤). مدى تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية على تولي المناصب الإدارية العليا في منظمات القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح. فلسطين
- أبو هاشم، هدى محمود. (٢٠١٥). برامج محو الأمية الوظيفية ودورها في تمكين المرأة: تجارب عالمية. المؤتمر السنوي الثالث عشر: العقد العربي لمحو الأمية ٢٠١٥ - ٢٠٢٤: توجهات وخطط وبرامج: جامعة عين شمس - مركز تعليم الكبار، ٢٥٧ - ٢٦٨. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/795249>
- الأحمد، وسيم حسام. (٢٠١١) الدليل في الحقوق والحريات والواجبات العامة (الشريعة الإسلامية- المواثيق الدولية- الدساتير العربية). بيروت. لبنان: منشورات الحلبي
- استراتيجية المساواة بين الجنسين وخطتها تنفيذها، ٢٠١٧
- بغدادي، عبدالسلام. (٢٠١٠). المرأة والدور السياسي (دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية- العربية- العراقية). عجمان. الأردن: مركز عمان لدراسة حقوق الانسان
- بيبس، ايمان. (٢٠٠٣). التعليم الغير رسمي ودوره في التنمية المستدامة. جمعية نهوض المرأة وتنمية المرأة، ١٩-١
- تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٥). نحو الحرية في الوطن العربي
- تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ٢٠١٩ "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية".
- الجوينات، ميرسيل عيسى. (٢٠١٦). التغطية الصحفية لاتفاقية (سيداو) في الصحافة الأردنية ٢٠١٢-٢٠١٤م، عمان، الأردن: زمزم للنشر
- الحاج، محمد. (٢٠١٤) استراتيجية مقترحة لتطوير برامج تعليم الكبار في اليمن في ضوء التجارب العالمية والعربية. المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز تعليم الكبار: تقويم تجارب تعليم الكبار في الوطن العربي، ٤٣١-٤٧٥.
- حافظ، فاطمة. (٢٠٠٨). تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج.. أبو ظبي. الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- حبيب، زينب منصور. (٢٠١١) الاعلام وقضايا المرأة. عمان. الأردن: دار أسامة
- حسن، محمد صديق محمد (٢٠١١). واقع تعليم الكبار في الوطن العربي: الإدارة- السياسات- معايير الجودة. الدوحة، قطر: مجلة التربية.
- الحمداني، حليلة سلمان خلف، و محمد، سناء أحمد حسام (٢٠١٦): تمكين المرأة من التعلم المستمر والمشاركة بالتنمية المستدامة. المؤتمر السنوي الرابع عشر: من تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة: جامعة عين شمس - مركز تعليم الكبار،

القاهرة: جامعة عين شمس. مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والهيئة العامة لتعليم الكبار، ٤٩٣ - ٥١٧. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/872194>

- زايد، أميرة عبدالسلام. (٢٠١١) المرأة والتعليم والوعي بحقوق المواطنة " قضايا مركزية في تربية المواطنة". الإسكندرية. مصر: دار الوفاء

- السكري، شيماء أحمد فصيح عبدالرحمن. (٢٠١٦). تصور مقترح لتمكين المرأة الريفية المتعلمة في ضوء فلسفة التعلم المستمر. المؤتمر السنوي الرابع عشر: من تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة. جامعة عين شمس - مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والهيئة العامة لتعليم الكبار، ٧٠٧ - ٧٤٨. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/872243>

- سكران، محمد. (٢٠١٤). الأمية وصمة عار على جبين الحياة المصرية. عالم التربية، ١٥ (٤٨)، ٣٨١-٣٨٧

- السمالوطي، إقبال الأمير. (٢٠٠٧). دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة. المؤتمر السنوي الرابع: محو أمية المرأة العربية مشكلات وحلول: جامعة عين شمس - مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة: مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٩٣ - ١٠٠. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/59078>

- السنوسي، الفاتح عبدالرحيم. (٢٠١٤). دور تعليم الكبار في تمكين الشباب والمرأة. المؤتمر السنوي الثاني عشر: تقويم تجارب تعليم الكبار في الوطن العربي: جامعة عين شمس - مركز تعليم الكبار، القاهرة: جامعة عين شمس - مركز تعليم الكبار والهيئة العامة لتعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والعربية للاستشارات التربوية والتدريب وجمعية الصعيد للتربية والتنمية، ٣٦٥ - ٣٦٨. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/795158>

- الشكري، علي يوسف. (٢٠٠٧). حقوق الانسان في ظل العولمة. ط ٢. القاهرة. مصر: ايتراك للنشر

- شماولي، حنان. و سقف الحيط، نهيل. (٢٠١٩). محددات تمكين المرأة في الدول العربية. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٤٦ (١)، ٢٠١-٢٠٨

- شهاب، مي. (د.ت.). واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في جمهورية مصر العربية. منظمة المرأة العربية، ٤٥-١

- الطرايرة، محمد محمود. (٢٠١٥). المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها (سيداو). الرياض. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية

- عبده، هاني خميس أحمد. (٢٠١٠). حقوق الإنسان والمرأة: تحليل خطاب التمييز والتمكين كما تعكسه المدونات. المؤتمر العلمي الدولي: حقوق المرأة في مصر والدول العربية: جامعة الإسكندرية - كلية الحقوق، الإسكندرية: كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ٦٩٩ - ٧٥٧. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/213870>

- عطار، طلال محمد. (٢٠١١). المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية. ط ١. الرياض. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية

- عون، رندة فخري. (٢٠١٣). التمييز ضد المرأة في أبرز المواثيق الدولية " دراسة مقارنة". بيروت. لبنان: منشورات زين

- كريستوف، نيكولاس. و وودن، شريل. (٢٠١٠). نصف المجتمع (ترجمة أحمد حيدر). ط ١. بيروت. لبنان: الدار العربية للعلوم

- كريميو، اليزابيث. (٢٠١٥). وضعية المرأة في العالم (ترجمة حنان قصبي و محمد الهاللي). ط ١. الدار البيضاء. المغرب: دار توبقال

- كلافام، ادرو. (٢٠١١). مقدمة قصيرة عن حقوق الانسان. (ترجمة ميسرة أحمد). القاهرة. مصر: دار الشروق
- مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات (٢٠١٠). " مسيرة نحو المساواة بين الجنسين في التعليم.
- محمد، عماد ممدوح. (٢٠٠٧). دور جمعية بركة لتنمية المجتمع والبيئة في تمكين المرأة وإدماجها في التنمية المستدامة. المؤتمر السنوي الرابع: محو أمية المرأة العربية ومشكلات وحلول: جامعة عين شمس - مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة: مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٨٠٠ - ٨١٥. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/59114>
- المخلافي، محمد. (٢٠١٢). واقع تعليم الاناث في اليمن: دراسة التركيب السكاني التعليمي للإناث. مجلة الدراسات الاجتماعية، (ع 35) 242-173
- مركز باحثات لدراسات المرأة. (١٤٣٤). أوراق عمل مؤتمر: اتفاقيات ومؤتمرات المرأة الدولية وأثرها على العالم الإسلامي. الرياض. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية
- المصري، نايلة ماضي. (٢٠٠٧). المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العربية الأمية: مقارنة سوسيو- ثقافية. المؤتمر السنوي الرابع: محو أمية المرأة العربية ومشكلات وحلول.
- معدن، شريفة. (٢٠١١). أهداف التربية للجميع في ٢٠١٥: السياق الديمغرافي لتحقيق هدف التعليم العالمي والمساواة بين الجنسين. مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية: جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع ٢، ٩٤، 110. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/193421>
- المنصوري، محمد علي. (٢٠١١). الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي. بيروت. لبنان: صناعة الفكر
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠١٥). أساسيات المساواة بين الجنسين في التعليم: الاستعداد والسلوك والنقد. الراصد الدولي: وزارة التعليم - وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات - مرصد التعليم، ع ٥٣، ٥٢، 57. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/671702>
- منظمة المرأة العربية (٢٠١٥). منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للمرأة في المنطقة العربية
- منظمة المرأة العربية (٢٠١٨). المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: دراسة استرشادية.
- المهدي، عالية (٢٠٠٨). المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية: ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية، الإنجازات والتحديات. منظمة المرأة العربية، القاهرة
- نجم، سهام. (٢٠٠٧). تعليم الكبار - تمكين المرأة العربية. المؤتمر السنوي الرابع: محو أمية المرأة العربية ومشكلات وحلول: جامعة عين شمس - مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة: مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٣٣ - ١٤٧. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/59080>
- نجم، سهام. (٢٠١٦). مبادرة التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمتحررات من الأمية: (المنتدى الأول ٢٠١٦ - جائزة المتحررات من الأمية). (المؤتمر السنوي الرابع عشر: من تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة: جامعة عين شمس - مركز تعليم الكبار، القاهرة: جامعة عين شمس. مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والهيئة العامة لتعليم الكبار، ع ٣٤١ - ٣٤٤. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/872161>
- نجم، سهام. (٢٠١٨). مقارنة استراتيجيات نحو سياسات فاعلة لتعلم الكبار والتمكين والتنمية المستدامة استهدافا للتعلم مدى الحياة. جمعية المرزة والمجتمع، ١-١٦

- نصار، سامي. و الرويشد، فهد. (٢٠٠٩). اتجاهات جديدة في تعليم الكبار. ط ٣. الكويت: مكتبة الفلاح
- هيئة التحرير. (١٩٩٥). مؤتمر المرأة العالمي الرابع " بكين " ١٩٩٥: تحت إشراف : الأمم المتحدة (شعاره) من أجل المساواة والتنمية والسلام . المرأة والمجتمع في مصر - بحوث مجمعة: جامعة أسيوط - مركز دراسات المستقبل، أسيوط: مركز دراسات المستقبل . جامعة أسيوط، ٢٩٠ - ٢٩٤. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/45053>
- هيئة التحرير. (٢٠١٥). التقرير الختامي للمؤتمر الثاني عشر لمركز تعليم الكبار: تقويم تجارب تعليم الكبار في الوطن العربي ./فاق جديدة في تعليم الكبار: جامعة عين شمس - مركز تعليم الكبار، ١٧٤، ٥٩ - ٨٦ . مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/871046>
- هيئة التحرير. (٢٠١٧). اليوم العالمي للمرأة ٢٠١٧ في "الإسكوا": المساواة بين الجنسين عنصر محوري لـ «التنمية المستدامة ٢٠٣٠». «مجلة اتحاد المصارف العربية: اتحاد المصارف العربية»، ٨٢، ٤٣٦، ٨٢ - 83. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/823791>
- وثيقة الإسكندرية، ٢٠٠٤ " مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ".
- ورا، طالب عوض، والسبتي، لطيفة. (٢٠١٧). أثر المساواة بين الجنسين في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر والأردن :دراسة تطبيقية للفترة ١٩٨٠ - ٢٠١٤ . مجلة دراسات وأبحاث: جامعة الحلفاء، ٢٩٤، ١ - ٢٤ . مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/875305>
- ويسون، دونكان، و عبدالفتاح، بهجت. (٢٠٠٤). حقوق الإنسان: دعم المساواة بين الجنسين في التعليم، ومن خلال التعليم . مستقبلات: مركز مطبوعات اليونسكو، مج ٣، ١٥، ٣٥ - 35. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/19547>
- وزارة التربية والتعليم: الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في اليمن 2015 - 2003 م، تم استرجاعه بتاريخ ٢٠ أغسطس، ٢٠١٧ من: <https://www.yemen-nic.info/files/ministations/education/watanyaa.pdf>
- الهواري، سعاد أحمد، و الديب، بثينة. (٢٠٠٨). الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الألفية الثالثة المتعلقة بوضع المرأة في مصر وتونس واليمن . السكان : بحوث ودراسات: الجهاز المركزي المصري للتعينة العامة والإحصاء - مركز الأبحاث والدراسات السكانية، ٧٦، ٨ - ٢٧ . مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/155258>
- OztuncHakan، Zar Chi And ZehraVildarSerin. (2015). Effects Of Female Education On Economic Growth : AcrossCountry Empirical Study, Educational Sciences :Theory And Practice, 15(2) : 349-357.

